«التركي» يعيد انتشار إرهابييه في شمال تل أبيض بعد مقتل العشرات

روسيا تواصل تكثيف تحركاتها شمال شرق البلاد.. والاحتلال الأميركي يبني قاعدة في غويران!

| الوطن - وكالات

وسط متابعة القوات الروسية لتحركاتها في شمال شرق البلاد، ومواصلة قوات الاحتلال الأميركي تعزيز وجودها في المنطقة بهدف سرقة النفط السوري، قام الاحتلال التركي بعملية إعادة انتشار في إحدى المناطق بعد مقتل العشرات من مرتزقته.

وتوجهت صباح أمس نحو ١٥ مدرعة وعربة عسكرية تابعة للقوات الروسية نحو منطقة أبو رأسين بريف الحسكة الشمالي، بعد أن انطلقت من مدينة القامشلي إلى الدرباسية، حسب ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

ومنذ فترة بعيدة تقوم القوات الروسية والجيش العربي السوري بتوسيع انتشارهم في مناطق شمال شرق البلاد، بعد شن الاحتلال التركي عدواناً على مناطق شرق الفرات منذ بداية تشرين الأول الماضي.

وفي دلالة على تزايد حدّة الخلافات بين موسكو وأنقرة، على خلفية العملية العسكرية التي ينفذها الجيش العربي السوري حالياً في إدلب وكبد الإرهابيين خلالها خسائر فادحة وطردهم من مناطق واسعة، ذكر «المرصد» المعارض أن قوات جيش الاحتلال التركي امتنعت للمرة الثانية عن الخروج بدورية مشتركة مع القوات الروسية في منطقة شمال شرق سورية، وذلك بعد أن وصلت الدورية الروسية، إلى معبر «شيريك» الحدودي بريف الدرباسية بريف مدينة الحسكة، ما دفع القوات الروسية لتسيير دورية بمفردها في قرى ريف الدرباسية.

في المقابل، ذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن قوات الاحتلال الأميركي أدخلت قافلة مدرعات عسكرية وشاحنات تحمل معدات لوجستية وأسلحة وغرفاً مسبقة الصنع إلى حي غويران بمدينة الحسكة، مساء يوم الجمعة الماضي، بهدف إنشاء قاعدة عسكرية لها.

وذكرت الوكالة، أن مقر «القاعدة» غير الشرعية سيكون في مكان ما يسمى «الدفاع الذاتي»، التابع لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بمنطقة تجمع الدوائر الحكومية بحي غويران من الجهة الجنوبية لمدينة الحسكة، مبينة أن هذه «القاعدة» ستكون الأولى لجيش الاحتلال الأميركي ضمن أحياء مدينة الحسكة، وعلى مسافة قريبة من مبنى السجن المركزي بالحي الواقع تحت سيطرة «قسد»، الذي يوجد فيه المئات من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي.

ولفتت إلى أن جيش الاحتلال الأميركي أدخل مؤخراً عدة قوافل عسكرية لتعزيز سيطرته على حقول النفط السورية، مبينة أن معظم القوافل والتعزيزات التي استقدمها تركزت في قاعدة حقل العمر النفطي بريف دير الزور، وفي قاعدة قصرك بريف الحسكة.

من جهة ثانية تحدث «المرصد» المعارض، عن أن ميليشيا «قسد»، اشتبكت مع المجموعات الإرهابية الموالية للنظام التركي بالقرب من قريتي جلبة وعبدكوي في ريف تل أبيض الغربي شمال مدينة الرقة، مبيناً أن الميليشيا قصفت مواقع للإرهابيين وقتلت ٦ منهم.

وذكر أن هذه التطورات تأتي في وقت كانت فيه قوات جيش الاحتلال التركي انسحبت من شمال مدينة تل أبيض، ثم أعادت انتشارها في المنطقة الغربية من المدينة، لافتاً إلى أن عملية الانسحاب جاءت نتيجة العمليات «الخاطفة» التي تنفذها «قسد» والتي تصاعدت في الآونة الأخيرة، وقُتل خلالها نحو ٢٠ مسلحاً موالياً للنظام التركي.

وأشار «المرصد» إلى أن نحو ٤٠ مسلحاً من مسلحي ميليشيا «لواء المجد» الموالي للنظام التركي، سلموا أسلحتهم أيضاً بغية الذهاب إلى إدلب، موضحاً أن جيش الاحتلال التركي أبعدهم إلى الخطوط الخلفية وقام بنشر عناصر منه، ووضع نقاطاً عسكرية «مدعمة» ضمن المنطقة الممتدة من مخيم عين عيسى حتى قرية عبدوكي.

ومع تواصل الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «قسد» ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن مجهولين وضعوا ألغاما في مبنى بلدية سويدان شرق دير الزور، وفجروها ما أدى لدمار المبنى.

في سياق آخر، بينت المواقع أن عاصفة مطرية وقعت في «مخيم المحمودلي» غرب مدينة الرقة، أدت إلى دمار نحو ١٠٠ خيمة، في حين أشار أحد العاملين في منظمة «المودة الإغاثية» غرب المدينة يدعى يوسف، إلى انهيار بعض الخيم في المخيمات العشوائية بمنطقة السلحبية الشرقية ويعرب غرب الرقة بفعل العاصفة.

وذكرت المواقع أن الاستخبارات العسكرية العراقية في قيادة عمليات نينوى، ألقت القبض على إرهابي يقوم بنقل عوائل تنظيم داعش الإرهابي من «مخيم الهول» بريف الحسكة إلى نينوى وصولاً إلى الأنبار، مشيرة إلى أن المتهم كان يستخدم مستندات مزورة لهذا الغرض.

آليات عسكرية تابعة للاحتلال التركي في قرية المسطومة بريف إدلب (أ ف ب)

موقع سلوفاكي: تحركات النظام التركي في سورية لحماية إرهابييه

| وكالات

أكد موقع «بانتيون سبراوفداي» السلوفاكي، أمس، أن التحركات التي يقوم بها النظام التركي حالياً في الأراضي السورية تهدف إلى حماية مرتزقته الإرهابيين.

وقال الموقع، بحسب وكالة «سانا»: إن إدلب محافظة سورية ووجود قوات النظام التركي على الأراضي السورية منذ البداية، يمثل خرقاً للقانون الدولي، مبيناً أن تصريحات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بهذا الشأن تمثل شذوذاً تاماً ومردها التقدم الذي يحققه الجيش العربي السوري في إدلب واستعادته السيطرة على عشرات البلدات والقرى من التنظيمات الإرهابية المدعومة من هذا النظام.

وأكد أن التحركات التي يقوم بها النظام التركي حالياً تهدف إلى حماية مرتزقته الإرهابيين، وأنه يقوم أيضا بارتكاب جرائم حرب في مختلف المناطق التي احتلها، وإرسال مرتزقته ومجموعاته الإرهابية إلى ليبيا لتأمين نفوذ له فيها.

وأكدت العديد من التقارير الإعلامية، أن أردوغان يقوم بإرسال مرتزقته وإرهابييه من سورية إلى ليبيا لتأجيج الوضع الأمني فيها ونهب خيراتها، وكان آخرها تقرير نشر على موقع «نورديك مونيتور» السويدي كشف وثائق استخبارية تثبت وجود علاقات وثيقة بين أردوغان وتنظيم القاعدة الإرهابي في ليبيا.

تأجيل «رحلة الرحمة» الثانية من صنعاء

الإعلام الحربي اليمني ينشر مشاهد جديدة من عملية «البنيان المرصوص»

نشر الإعلام الحربي اليمني مشاهد جديدة من عملية البنيان المرصوص تظهر سيطرة القوات المسلحة في حكومة صنعاء على جبل صَلب الإستراتيجي الفاصل بين محافظتي مأرَب وصنعاء والمواقع المحررة غربي مدينة مأرب شمال شرق البلاد.

كما أوضحت المشاهد الخسائر الفادحة في قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي ومعداتها خلال استعادة الجيش واللجان الشعبية السيطرة على جبل صلب الإستراتيجي وعدد من المواقع رغم الغارات الجوية المكثفة للتحالف السعودي التي حاولت منع الجيش واللجان الشعبية.

وكانت قوات الرئيس هادي والتحالف السعودي قد تمكنتا من السيطرة على جبل صلب الإستراتيجي في كانون الأول ٢٠١٥.

وتكمن أهمية جبل صلب الإستراتيجي في إشرافه على العديد من المناطق في مديرية نِهْم شمالي شرق صنعاء ومنطقة ماس في مديرية مَدْغَل الجِدْعان شمالي غرب محافظة مأرب النفطية.

وفي السياق، شنّت مقاتلات التحالف السعودي، فجر أمس ٩ غارات جوية استهدفت فيها منطقة نَقيْل الفَرْضَة بمديرية نِهْم شمالي شرق صنعاء.

كما استهدفت غارات جوية للتحالف السعودي مديرية الغَيْل بمحافظة الجوف المجاورة بالتزامن مع استمرار المواجهات بين قوات حكومة صنعاء من جهة وقوات الرئيس هادي من جهة أخرى في منطقة الساقية في المديرية ذاتها.

وتدور مواجهات عنيفة أيضاً بين الطرفين في مديرية المُتَون شمال غرب المحافظة امتداداً إلى منطقة العَقَبَة في مديرية الخَبْ والشَعْف شرق المحافظة الصحراوية مع السعودية شرق اليمن.

وخلال الساعات الماضية استهدفت طائرات التحالف السعودي بـ٥غارات منطقة العَطن في مديرية بكيل المير بمحافظة حَجّة، ما أسفر عن نفوق عدد من المواشي وأضرار مادية للمواطنين، وطاولت غارات جوية للتحالف السعودي منطقة المَزْرَق الحدودية في مديرية حَرَض بمحافظة حَجّة شمال غرب اليمن قبالة جيزان السعودية.

كذلك شنّ التحالف السعودي سلسلة غارات جوية على مديرية باقِم الحدودية شمالي محافظة صعدة قبالة عسِير السعودية.

من جهة ثانية أكدت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة عن تأجيل رحلة جوية كان من المقرر أن تجلي أول من أمس ٢٤ مريضاً في حالات خطرة ومرافقيهم من صنعاء إلى العاصمة الأردنية عمّان.

وأكد متحدث باسم المنظمة في حديث إلى وكالة «فرانس برس» أن تأجيل «رحلة الرحمة» الثانية يأتي لأسباب فنية، وشدد على أن المسؤولين الأمميين يبذلون كل ما بوسعهم كي تقلع الطائرة من مطار العاصمة اليمنية في أقرب وقت ممكن.

وحث المتحدث جميع المنخرطين في هذه الجهود على المساعدة في إتمام «عملية الجرس الطبي الجوي» هذه.

وسبق أن نقلت «رحلة الرحمة» الأولى الإثنين الماضي سبعة أطفال مرضى من صنعاء إلى عمّان لتلقي العلاج.

وكان التحالف العربي بقيادة السعودية سبق أن أعلن في تشرين الثاني الماضي عن نيته تخفيف الحظر المفروض على الرحلات من وإلى مطار صنعاء المغلق من قبله منذ عام ٢٠١٦، بغية السماح بتنفيذ عمليات إجلاء طبي عبره، ضمن إجراءات بناء الثقة التي يتخذها لدعم مساعي الأمم المتحدة لإحلال السلام في اليمن.

أ ف ب - روسيا اليوم - الميادين

الصدر يوجه بانسحاب «القبعات الزرق» من ساحات التظاهر وتسليم حماية المحتجين للأمن العراقي

مجلس النواب: إخراج القوات الأميركية من البلاد قرار سيادي

أكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي أمس أن إخراج القوات الأميركية من العراق قرار سيادي لا تراجع عنه.

وقال عضو اللجنة كريم عليوي لمراسلة «سانا» في بغداد إن «قرار إخراج القوات الأميركية من العراق لا تراجع عنه أبدا وهو قرار سيادي جاء في إطار مصلحة البلاد والحفاظ على سيادتها وسيكون من أولى مهام الحكومة المقبلة».

وأضاف عليوي «إن نية الولايات المتحدة نصب منظومات باتريوت في بعض القواعد مرفوضة ولن نقبل بها مطلقا كما أنها تمثل مماطلة مرفوضة لأن الشعب العراقي برمته مع قرار إخراج آخر جندي أميركي من العراق».

وصوت مجلس النواب العراقي في الخامس من الشهر الماضي بأغلبية مطلقة على قرار يلزم الحكومة العراقية بإنهاء الوجود الأجنبي في البلاد بعد الجرائم الأميركية ضد مقرات وقيادات عسكرية عراقية وصديقة رفيعة المستوى.

ووجه زعيم التيار الصدري في العراق، مقتدى الصدر، بانسحاب «القبعات الزرق» الذين ينتمون إليه من ساحات التظاهر، وإيلاء ملف حماية المتظاهرين إلى القوات الأمنية.

ونشر الصدر أمس وثيقة وصفها بـ«ميثاق ثورة الإصلاح»، تنص على ضرورة «الاستمرار على سلمية المظاهرات»، ما يشمل «عدم إجبار أي شخص على التظاهر والاحتجاج مطلقاً، عدم قطع الطرق والإضرار بالحياة العامة، عدم منع الدوام في المدارس كافة وأما الجامعات وما يعادلها فيكون اختيارياً ومن دون إجبار على الدوام وعدمه، عدم التعدي على الأملاك الخاصة والعامة وعلى المرافق الخدمية والصور والمقار وغير ذلك مطلقا، إخلاء مناطق الاحتجاج والاعتصام من أي مظاهر التسليح».

كما أشارت الوثيقة إلى تسليم المتظاهرين للقوات الأمنية «المولوتوف والقاعات والعصي وغيرها».

وتقضي الوثيقة بـ«إدارة المظاهرات من الداخل والتخلي عن المتحكمين بها من الخارج، وعدم تسييسها من جهات داخلية أو خارجية حزبية أو غيرها، وإعلان البراءة من المندسين والمخربين والتي أشارت لها المرجعية وغيرها من القيادات الدينية والعشائرية وما شاكلها، وتوحيد المطالب وكتابتها بصورة موحدة لجميع تظاهرات العراق».

كما شدد الصدر على ضرورة «عدم التعدي على القوات الأمنية ومنها شرطة المرور مطلقا، وتقديم المعتدين سابقاً أو لاحقاً للقوات الأمنية فوراً».

وتنص الوثيقة على «انسحاب القبعات الزرق وتسليم أمر حماية المتظاهرين السلميين والخيام بيد القوات الأمنية المسلحة، وتحديد أماكن التظاهر عموماً والاعتصام خصوصاً ومن خلال موافقات رسمية وبالتنسيق مع القوات الأمنية بصورة مباشرة».

كما يقضي هذا الميثاق بـ«طرد كل من يثير الفتنة الداخلية والطائفية وكل من يعتدي على الذات الإلهية أو الأعراف الدينية والاجتماعية وما شاكل ذلك».

في غضون ذلك قال مصدر أمني للسومرية نيوز: إن «أصحاب القبعات الزرق باشروا بالانسحاب من ساحة التحرير والمطعم التركي وسط العاصمة بغداد».

وشهد الأربعاء الماضي اشتباكات بين المتظاهرين والقوى الأمنية في مدينة النجف، الأمر الذي استدعى من حكومة تصريف الأعمال برئاسة عادل عبد المهدي إلى تشكيل لجنة تحقيقية بأحداث العنف.

من جانبه دعا رئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي، أمس، إلى تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم بحق المتظاهرين، فيما طالب بمحاكمتهم علنيا.

وقال علاوي في تغريدة له تابعتها «السومرية نيوز»: إنه «يجب محاكمة قتلة ومرتكبي الجرائم بحق المتظاهرين السلميين علنيا».

ودعا إلى «تشكيل محكمة خاصة تصدر بمرسوم جمهوري ترتبط برئاسة الجمهورية يرأسها بعض القضاة النزيهين المتقاعدين من داخل أو خارج العراق».

في سياق متصل أعلنت وزارة الدفاع العراقية أن «قطعاتها المنتشرة في المناطق تقوم بواجباتها في تأمين المصلحة الوطنية العليا والمصالح العامة والبنى التحتية للدولة»، لافتةً إلى أنها «تعمل على القضاء على بقايا تنظيم داعش مع تأمين جزء كبير من الحدود العراقية».

وأكدت الوزارة أن قواتها «تحلّت بأقصى درجات ضبط النفس تجاه من يخرج عن سلمية التظاهرات منذ انطلاقتها»، موضحةً «وقوفها على مسافة واحدة من الجميع».

في سياق منفصل أصيب جندي عراقي بجروح أمس جراء تفجير إرهابي بعبوة ناسفة استهدفت حافلة للجيش جنوب العاصمة العراقية بغداد. بدورها طوقت قوة أمنية مكان الحادث فيما تم نقل المصاب إلى المشفى لتلقي العلاج.

وكالات

طلاب جامعة بغداد يشاركون في تظاهرات ضد الحكومة العراقية (أ ف ب)

الغريب رأى هذا الملف لا يمكن حله إلا بالتواصل مع دمشق

عون: لبنان ليس بحاجة لمساعدة استثنائية بل لاستعادة جزء مما تكبده جراء النزوح السوري

| الوطن - وكالات

أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، أن «لبنان ليس بحاجة إلى مساعدة استثنائية بل له الحق في استعادة جزء مما تكبده جراء النزوح السوري»، مستغرباً الموقف الغربي الرافض لعودة النازحين السوريين، في حين أعرب وزير الدولة لشؤون النازحين السابق في لبنان صالح الغريب عن أمله أن تتمكن الحكومة الجديدة بعد نيلها الثقة من حل هذا الملف.

وأضاف عون، في حديث لمجلة «Valeurs actuelles» الفرنسية، ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني مقتطفات منه: إن «للبنان الحق في استعادة جزء من الـ٢٥ مليار دولار التي تكبدها جراء النزوح السوري إليه».

وقال: «لا نفهم الموقف الغربي الرافض لعودة النازحين السوريين إلى سورية، ومن المستحيل أن يقع لبنان فريسة التجاذبات الإيرانية–الأميركية».

وأكد عون أنه «سيتم اتخاذ كل الإجراءات لإعادة النهوض بلبنان»، معتبرا أن المعاناة الراهنة تفوق طاقة تحمل دول كبرى لها.

وشدد على أن «محاربة الفساد هي جزء من برنامج عملنا، وسنعمل بشكل وثيق مع شركائنا الدوليين لاستعادة الأموال المنهوبة».

وفي السياق، أرجع الغريب وفق ما ذكر موقع «العهد» اللبناني الالكتروني، السبب الأول لعدم طي ملف النازحين السوريين، من الحكومة السابقة إلى غياب الإرادة السياسية – لدى فريق واضح وأساسي في الحكومة– لإقرار ورقة النازحين، مشيراً إلى أن تلك الورقة العملية تقوم على ثلاثة محاور أساسية: الأول يُعنى بالكيفية التي يجب أن نتعاطى بها مع هذا الملف في الداخل اللبناني، والثاني يتّصل بسورية، والثالث بالمجتمع الدولي.

وأوضح الغريب أن تلك الورقة –التي بطبيعة الحال هي عبارة عن عدة أوراق– تتضمن العديد من النقاط المهمة لجهة الآليات اللوجستية، والشق السياسي، وأعداد النازحين وغيرها من الجزئيات.

وقال: «جُل ما نحتاجه هو القرار السياسي، وعندما يتوفّر الغطاء الحكومي لهذه الورقة يسير ملف النزوح نحو الحل».

وعن الغايات التي دفعت البعض لعرقلة الحل، أوضح الغريب أن «هناك أربعة أسباب، فمنهم من لديه أحقاد وحسابات شخصية مع الدولة السورية، ويرفض أي تواصل معها، ومنهم من لديه التزامات خارجية، ومنهم من لديه الاثنان معاً، ومنهم من لديه مكاسب مالية، وبالتالي أصبح البلد بأكمله أسيراً لمصالحهم».

وأوضح الغريب، «أنّه في الجلسة الأخيرة لحكومتنا ولدى إقرار الورقة الإصلاحية ضغطنا كثيراً لوضع بند ينص على أن تلتزم الحكومة بإقرار ورقة بند إعادة النازحين، وهذا ما حصل، حيث نصّت الورقة على أن تكلّف الحكومة وزير الدولة لشؤون النازحين تقديم ورقة سياسة ملف عودة النازحين، وتلتزم بإقرارها خلال مدة شهر من تاريخ رفعها، وقتذاك، استقالت الحكومة، ليعاد التأكيد على هذا الأمر في البيان الوزاري الجديد، حيث نصّت الفقرة على الآتي: «تلتزم الحكومة تطبيق الفقرة ١٣ من قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢١ الذي نص على الطلب من وزير الدولة لشؤون النازحين رفع ورقة سياسة ملف عودة النازحين لإقرارها خلال مهلة شهر من تاريخ رفعها». وشدد الغريب على أنه «لا حل لأزمة النزوح السوري إلا بالتواصل مع الدولة السورية»، وقال «أول أمر فعلته لدى تولي الوزارة ذهبت إلى سورية».

وحول موقف المجتمع الدولي من ملف النازحين، أشار الغريب إلى أن «الحل يجب أن يبدأ من حكومتنا، لأن المجتمع الدولي لن يتبنى قضية عودة النازحين قبل الحل السياسي في سورية، فعندما نقارب الموضوع بمنطق الدولة ويصبح لدينا سياسة موحّدة ومقرّة في مجلس الوزراء، يتعامل المجتمع الدولي معنا بمنطق مختلف عما نراه (اليوم)، الاختلاف بين بعضنا البعض يدفع المجتمع الدولي إلى استغلال نقطة ضعفنا، وهو الذي يهمه بقاء النزوح السوري في لبنان».

وأشار الغريب إلى أن أمام الحكومة استحقاقات مالية واقتصادية وغير شعبوية كبيرة جداً، وتحتاج إلى إجراءات مالية سريعة لكسب ثقة الناس، وملف النازحين واحد من الملفات التي يجب حلها عبر إقرار الورقة في أسرع وقت ممكن حفاظاً على ما تبقى من لبنان.

مسيرة «لا ثقة».. والمحتجون: سنمنع النواب الثلاثاء من الوصول للمجلس

حزب الله: على اللبنانيين إعطاء الحكومة فرصة

رأى نائب رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» علي دعموش أن البيان الوزاري الذي خرجت به الحكومة هو أفضل الممكن، وهو بمنزلة خريطة طريق، مشيراً إلى أن المطلوب من الحكومة بعد نيل الثقة من المجلس أن تضع برنامجها الإصلاحي لمعالجة الأزمات.

ولفت دعموش إلى أنه «يجب على اللبنانيين أن يعطوها فرصة لتعمل وتتابع، ثم بعد ذلك لهم أن يحكموا عليها تبعاً لأدائها، أما الرهان على فشلها ووضع العراقيل بوجهها فهو خلاف المصلحة الوطنية».

وختم دعموش مؤكداً أن «القوى السياسية في لبنان، سواء من شارك منها في الحكومة أو لم يشارك، ومن يريد منحها الثقة ومن لا يريد، مطالبة بأن تتحمل مسؤوليتها الوطنية في هذه المرحلة الحساسة والاستثنائية التي يمر بها البلد، وأن تتعاون مع الحكومة للتصدي للاستحقاقات المالية الصعبة وتساهم في إنقاذ البلد».

في غضون ذلك أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» بانطلاق مسيرة من أمام وزارة الداخلية مروراً بمصرف لبنان متجهة إلى وسط بيروت.

وأوضحت الوكالة أن المحتجين أعلنوا أنهم سيمنعون النواب يوم الثلاثاء المقبل من الوصول إلى المجلس النيابي من أجل إعطاء الثقة للحكومة.

وكان تجمع عدد من المحتجين أمام مدخل وزارة الداخلية في الصنائع للانطلاق بمسيرة «لا ثقة» باتجاه مجلس النواب، يتخللها المرور قرب مصرف لبنان.

تزامناً، انطلقت مسيرة من الشفروليه، مروراً بفرن الشباك، ثم إلى أمام قصر العدل وصولا إلى وسط بيروت.

من جهة ثانية أظهر تقرير أن أكثر من ٦٠ ألف شخص فقدوا وظائفهم منذ نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٩، وهو ما يجعل العدد الإجمالي للوظائف المفقودة منذ تشرين الأول ٢٢٠ ألف وظيفة، أو بزيادة ٣٨ بالمئة.

وأشار التقرير الذي أعدته شركة «InfoPro» ونشره موقع «بيزنز نيوز»، إلى ارتفاع عدد الشركات التي أقفلت أبوابها بنسبة ٢٠ بالمئة في الشهرين الماضيين، موضحاً أنه وخلال تلك الفترة، توقفت ١٢ بالمئة من جميع الشركات عن العمل أو علّقت عملياتها، في حين عمد ثلث الشركات، إلى خفض القوى العاملة لديها بنسبة ٦٠ بالمئة.

إلى ذلك كشف استبيان أجرته الشركة أن نصف الشركات التي شملها الاستطلاع خفضت الرواتب بأكثر من ٤٠ بالمئة.

وأوضح التقرير أنه تم تنفيذ الاستطلاع الأول خلال الأسبوع الأخير من تشرين الثاني ٢٠١٩، في حين تم الانتهاء من المسح الثاني خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني من العام ٢٠٢٠.

وختمت الشركة تقريرها بالقول: «لقد بدأ القطاع الخاص بالتراجع منذ بداية عام ٢٠١٩، حيث قلصت الشركات من النفقات العامة وعدد الموظفين، واقتطعت من الرواتب. وبحلول ١٧ تشرين الأول، كانت معظم الشركات قد استنفدت بالفعل احتياطياتها، وفقد الكثير منها قدرته على مقاومة الأزمة، على عكس الوضع في حالات الطوارئ الأمنية أو الاقتصادية السابقة خلال السنوات الـ٢٥ الماضية».

لبنان٢٤ - الوكالة الوطنية

الوطن
عين على الوطن... سورية يومياً سياسياً مستقلاً
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ –٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠–٠٤٣